

استغفروا لهم حرم كذب الصفة مع دين المولى به
قال ومن زوج أمته يورات للرجل منزلا
وبوالة منزلا أي هيأته ومكنت له فيه ومن
زوج أمته فليس عليه أن يبوها أي يهيأها
بيتا للزوج بيتا أي كما تقدم المولى ويقال للزوج
مثنى ففوت بها وظنيتها وإنما يقال ذلك ليحقق
الاستدلال وكلامه واضح وحاصله أن حق المولى
ثابت في الرقبة والمناقص سوي منقعة البضع
وحق الزوج أمنا هو فيها والأبليس انطال الكثير
للقيل لاما كان يحصله منه غير طاه الكبر فله
أن يبوها وأن لا يبوها وأن يستعملها بعد بر
التوبة لكنه يسقط نفعها لما أساء إليه بقوله
لأن النفقة يقلل الاحتباس فإن **فإن** انتفا
الاحتباس أمنا هو ليقا حق المولى في الاستخدام
ومثل ذلك لا يسقط النفقة كالزوجة إذا احتسبت
نفسها عنه لا تستنفذ الصدق **أي** **بأن** في
أخره إذا احتسبت نفسها كذلك والتفويت من
قبل الزوج با متناع أيقا ما التزمه وطهنا هو
ليس من جهة الزوج بل من جهة من له الحق
وهو المولى وكانت كالمحبوسة بالبرية لأنفقها
فإن بوها مع بيتا فوالت من الزوج لم يكن عليه
نفقة الولد لأنه مملوك لمولاه ونفقة المملوك
على المالك **وقوله** ذكر تزوج المولى يعني
ذكر محمد في الجامع الصغرى تزوج المولى عبدة يوم
وأمته دم يذكر رضاهما وهذا راجع في هذا

ان

الذي للمولى إيجابها على النكاح ومعنى الإخبار أن
المولى لو بأسرها النكاح بدون رضاها فقد بها
وقوله **فإن** لأن فيه تخصيصه عنه الرنا الذي
الذي هو سبب الهلاك والمقتضات يعقباته إذا
حد من ما يقع الحد مهلكا أو هارحا في الأول هو
هلاك ماله وفي الثاني نقصانه فإنه إذا اشتري
عبد أو قد حدث الرنا فله أن يردده فيملكه
الأدخاج جبرا اعتبارا بالامنة والجامع قيام سبب
الولادية وهو ملك الرقبة وتضمن ملكه من
الرنا الموجب للهلاك أو النقصان وليس المانط
في جوان النكاح الأمة جبرا يملك منافع نعمها أنه
لا يملكه مع الإخبار ولا ينعكس فإن الزوج يملك
منافع بيع الميراث ولا يقدر على تزويجها والمولى
يملك تزويج المعقورة ولا يملك منافع نعمها فكان
التفويت فاعتد أقال قبل لو كان الإخبار هو
باعتبار خصم المالك ليجاز في المكاتب والمكاتب
ولم يجز إيجاب **بقوله** بخلاف المكاتب والمكاتب
فإن المالك يملك فيها ما يقع بواسطة تملكها اليد
النخا فإلا حراد عشر فأدب عشر طرفها وهمسنا
تزرع نظيفا وصوات المولى إذا زوج مكانته توت
النكاح على إيجابها لانه مقتضيات المصلحة فيما
يستحق على الكتابة ثم أنها لو لم تزوج حتى أدت بدل بو
الكتابة تمتعت بقي نكاح مولا على إيجاب المولى
لإيجابها لانه مقتضى المصلحة لم ينفق مكاتبه وهي مملوكة
والتفويت ليست من أهل الإخبار **فإن** في التمهنة

105

Copyrighted material